موقف الولايات المتحدة الأمريكية
من اتفاقية الخط الأحمر عام ١٩٢٨(*)

د/ غازي فناطل بخيت العطنه
محاضر متفرغ – قسم التاريخ
كلية الآداب – جامعة اليرموك – الأردن

الملخص:

تتطرق الدراسة إلى موضوع تاريخي هام، تمثَّل في موقف الولايات المتحدة الأمريكية من اتفاقية الخط الأحمر عام ١٩٢٨، تلك الاتفاقية التي سعت بريطانيا من خلالها لإحتواء نفوذ الشركات النفطية الأمريكية المتزايد في منطقة الخليج العربي والعراق.

فقد سعت بريطانيا إلى تنظيم عمل الشركات النفطية الأمريكية، ومنعها من الاستئثار بامتيازات النفط في المنطقة؛ مما أدى إلى زيادة حدة التنافس بين الجانب البريطاني من جهة، والجانب الأمريكي من جهة أخرى. وفرضت اتفاقية الخط الأحمر على الجماعات المساهمة فيها قيودًا صارمة، إذ قيَّدت نشاطها في الحصول على امتيازات نفطية ضمن المنطقة الجغرافية المحدّدة بالاتفاقية.

كان لنجاح شركة نفط كاليفورنا الأمريكية في الحصول على امتياز نفط البحرين، وامتياز النفط السعودي أثر هام؛ إذ ادخل عناصر جديدة إلى المنطقة الجغرافية التي رسمتها اتفاقية الخط الأحمر عام ١٩٢٨؛ فقد نجم عن ذلك زيادة نفوذ الشركات النفطية الأمريكية التي لا علاقة لها بشركة نفط العراق، في منطقة جغرافية كان المخطط البريطاني يسعى لإبقائها بعيدة عن نفوذ الشركات النفطية الأمريكية. تمكّنت الولايات المتحدة الأمريكية من تجاوز اتفاقية الخط الأحمر، فلقد كان للظروف الدولية التي توالت بعد توقيع اتفاقية الخط الأحمر أثر واضح في ذلك.

كلمات مفتاحية: اتفاقية الخط الأحمر، نفط الخليج العربي، نفط العراق، الشركات النفطية.

Abstract

The study touches on an important historical topic, represented

(*) **مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة المجلد (٨٣) العدد (٣) أبريل ٢٠٢٣.**

in the position of the United States of America regarding the Red Line Agreement of 1928, that agreement through which Britain sought to contain the increasing influence of American oil companies in the Arab Gulf region and Iraq.

Britain sought to regulate the work of American oil companies, and prevent them from monopolizing oil concessions in the region; Which led to an increase in the intensity of competition between the British side on the one hand, and the American side on the other. The Red Line Agreement imposed strict restrictions on the groups contributing to it, as it restricted their activity in obtaining oil concessions within the geographical area specified in the agreement. The success of the American California Oil Company in obtaining the Bahrain oil concession, and the Saudi oil concession had an important impact; It introduced new elements to the geographical area drawn by the Red Line Agreement in 1928; This resulted in an increase in the influence of American oil companies that have no connection with the Iraq Petroleum Company, in a geographical area that the British plan was seeking to keep away from the influence of American oil companies.

The United States of America was able to bypass the Red Line Agreement, as the international circumstances that followed after the signing of the Red Line Agreement had a clear impact on that.
Keywords: Red Line Agreement, Arabian Gulf oil, Iraq oil, oil companies.

المقدمة

تتبع أهمية الشرق الأوسط من كونه يقع في قلب العالم القديم، ويتمتع بمركز استراتيجي مهم، ممّا جعله مسرحًا للأحداث والصراعات الدولية.

سعت بريطانيا إلى أن يكون لها موضع قدم في منطقة الخليج العربي، نظرًا لما تمتاز به المنطقة من مركز جغرافي متميز، وبعد ظهور النفط تحول الإهتمام الدولي بالمنطقة من الموقع إلى الثروة النفطية الدفينة في أرضها.

وعندما نشبت الحرب العالمية الأولى، كان النفوذ البريطاني قد وصل أوجه في منطقة الخليج العربي، وقد ازداد رسوخًا بعدها.

اعتبرت بريطانيا النفط ركيزة أساسية في سياستها الخارجية، فقد اشتدَّت المنافسة البريطانية مع الدول الأخرى، وسعت إلى بسط سيطرتها على منابع النفط من خلال شركة النفط الأنجلو – فارسية، ثم شركة النفط التركية.

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال شركاتها النفطية تولي المنطقة الكثير من الاهتمام، فقد سعت إلى أن يكون لها حصة في الثروة المكتشفة، فاندفعت شركاتها النفطية صوب هذه المنطقة. وقد نجم عن ذلك ازدياد حدة التنافس بين الشركات النفطية الأمريكية والبريطانية للاستحواذ على امتيازات النفط، وعليه فقد جرت محاولات عدة لتنظيم العلاقة بين الشركات البريطانية من جهة، والشركات الأمريكية من جهة ثانية.

كانت اتفاقية الخط الأحمر الموقَّعة في عام ١٩٢٨ تهدف إلى الحد من نشاط الشركات النفطية الأمريكية، وتنظيم عملها في المنطقة الجغرافية التي حددتها الاتفاقية، غير أن ذلك لم يمنع الشركات الأمريكية من الحصول على الامتيازات النفطية في منطقة الخليج العربي، وهذا يُعتبر بداية لانتهاء اتفاقية الخط الأحمر.

اشتملت الدراسة على **ثلاثة محاور رئيسة**، جاء **المحور الأول** عن بداية اكتشاف النفط في منطقة الخليج العربي، وسعي بريطانيا للسيطرة على منابع النفط. وتناول **المحور الثاني** اتفاقية الخط الأحمر، والظروف التي أدّت الى عقدها، كذلك تم عرض بنود الاتفاقية وتحليلها. بينما تعرَّض **المحور الثالث** لجهود الولايات المتحدة الأمريكية لتجاوز اتفاقية الخط الأحمر.

خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، سيطرت بريطانيا على الخليج العربي لكونه ممرًّا للهند. ولوقوعه ضمن الحزام الأمني الذي فرضته بريطانيا حول إمبراطوريتها لحماية الطرق المؤدية إليها[١].

كان لحصول رجل الأعمال البريطاني (William knox Darcy) على امتياز النفط الإيراني[٢]، الذي شمِل مساحات واسعة من إيران، أثر واضح على تطور الأحداث في منطقة الخليج العربي والعراق بشكل لم تعهده المنطقة من

قبل؛ وفي عام ١٩٠٨ ظهر النفط في منطقة الامتياز بكميات تجارية، وفي العام التالي تم تأسيس شركة النفط الأنجلو– فارسية من أجل استثمار منابع النفط في إيران(٣).

ولعل في هذه الخطوة ما يكفي بريطانيا لكي تسعى للسيطرة على الثروات النفطية المتوقعة في المنطقة؛ مما حدا بها أخذ تعهدات من الحكام المحليين في منطقة الخليج العربي مفادها عدم إعطاء حقوق التنقيب عن النفط لأي شركة غير بريطانية قبل موافقتها(٤).

وبعد امتياز دارسي، دخلت بريطانيا في تنافس حاد مع ألمانيا من جهة ومع الولايات المتحدة الأمريكية من جهة ثانية. تمكنت بريطانيا من تنسيق سياستها مع ألمانيا قبيل الحرب العالمية الأولى من أجل الحد من توغل المصالح النفطية الأمريكية في العراق(٥).

ومن الجدير بالذكر أن الحكومة البريطانية كانت تنظر باهتمام بالغ إلى إمكانية تحويل استهلاك الأسطول الحربي البحري البريطاني للنفط بدلاً من الفحم الحجري، الأمر الذي أدى إلى قيام بريطانيا بشراء حصص كبيرة من أسهم شركة النفط الأنجلو – فارسية(٦).

وفي هذا الصدد، أعلن وزير البحرية البريطاني تشرشل سياسة البحرية البريطانية المتعلقة بالنفط: "أن سياستنا التي نهدف إليها في نهاية الأمر هي أن تصبح بحريتُنا المالك المستقل والمنتج للوقود السائل لها، كما يجب أن نصبح المالكين أو على الأقل المتحكمين بنسبة غير قليلة من موارد النفط الطبيعية في العالم، وذلك لتموين أساطيلنا بما تحتاج إليه من هذه المادة السائلة"(٧). وبالتالي أخذت أهمية النفط تزداد بشكل متسارع، نظراً إلى استخدامه في وسائل النقل والعمليات الحربية.

أمَّا الولايات المتحدة الأمريكية، فقد أخذت تُكرِّس جهودها واهتمامها بالمنطقة بعد اكتشاف النفط فيها، وسعت إلى مُزاحمة الدول الأخرى للحصول على نصيبها من النفط. ومن أجل تحقيق هذا الهدف دعمت أحد رعاياها

المدعو شستر (Chester)[٨]، الذي تمكن عام ١٩٠٨ من الحصول على امتياز من جانب السلطان العثماني، يتمثل هذا الامتياز بإنشاء سكة حديد بين الاسكندرونة وكركوك، مع أحقية شستر بالتنقيب عن النفط لمسافة (٢٠) كم على جانبي سكة الحديد، غير أن جهود شستر لم يُكتب لها النجاح بسبب تنازل السلطان عن العرش. وفي عام ١٩١٣ طلبت شركة نفط كاليفورنيا الأمريكية من الدولة العثمانية الحق في استغلال وتسويق الثروات النفطية في الدولة العثمانية مقابل قرض مالي مقداره (١٢،٥) مليون ونصف فرنك مع المشاركة في الأرباح، ولكن اندلاع الحرب العالمية الأولى حال دون ذلك[٩].

الطريق إلى اتفاقية الخط الأحمر[١٠]

في عام ١٩٠٨ حدث الانقلاب العثماني الذي أسفر عن تولي الاتحاديين مقاليد الحكم في الدولة العثمانية[١١]، الأمر الذي أدى إلى تحوّل هام لمصلحة بريطانيا التي أصبحت مصالحها الأقتصادية تحتل موقعًا متميزًا في ميدان المنافسة التجارية. وبدعم بريطاني تم تأسيس "البنك الوطني التركي" برأسمال بريطاني، الذي بدأ يوجه اهتمامه إلى شؤون النفط في ممتلكات الدولة العثمانية[١٢].

أدركت بريطانيا استحالة التوصل إلى تسوية مرضية بشأن الادعاء بنفط العراق، إلا بالتعاون مع المصالح الألمانية المتمثلة بالبنك الألماني (Deutche Bank) المسيطر على شركتي سكك حديد الأناضول وبغداد[١٣]، وعليه تم الاتفاق في عام ١٩١١ على تأسيس شركة بريطانية اتَّخذت من لندن مقرًّا لها تحمل اسم "شركة الامتيازات الأفريقية والشرقية المحدودة" برأسمال تقاسمه كل من البنك الألماني والبنك الوطني التركي وكولبنكان[١٤].

كان هذا الأمر ثمرة للتعاون بين الطرفين للوقوف في وجه التغلغل الأمريكي الذي يمثله امتياز شستر الذي كان يُهدِّد مصالح الطرفين، فقد جدّد شستر مساعيه للحصول على الامتيازات وتمكَّن من الحصول على وعد تحريري من الحكومة العثمانية الاتحادية في هذا الجانب[١٥].

وفي عام ١٩١٢ عقدت الشركة اجتماعًا لها تقرِّر فيه تحويل أسهُمها إلى شركة النفط التركية. وفي العام ذاته تم التوصل إلى اتفاق نهائي يقضي بتنازل البنك الألماني عن حقوقه بالامتياز في شركتي سكك حديد بغداد والأناضول، مقابل ٢٥% من الأسهم في شركة النفط التركية [١٦]. وبعد تشكيل شركة النفط التركية توزعت أسهُمها كما يلي[١٧]:

٢٥% شركة النفط الأنجلو- فارسية (مجموعة دارسي).

٢٥% حصة البنك الألماني.

٢٥% حصة شركة النفط الأنجلو- ساكسون التي تضم شركة شل الهولندية. وحصل كذلك كولبنكان بموجب الاتفاق على نسبة ٥% تساهم بها شركة النفط الأنجلو- فارسية وشركة النفط الأنجلو – ساكسون وفق نسب حصصهم.

لقد كان هذا الاتفاق، الخطوة العملية الأولى لفرض السيطرة البريطانية على نفط العراق، فقد تمكنت بريطانيا من فرض شركة النفط الأنجلو – فارسية في شركة النفط التركية[١٨].

يُعتبر تأسيس شركة النفط التركية بين بريطانيا وألمانيا ضمانًا للمصالح البريطانية، فقد أدركت بريطانيا الخطر الذي يُمثله التوسع الألماني في المنطقة، فتوصلت إلى أن أفضل طريقة لحماية مصالحها هي الدخول في مفاوضات مع ألمانيا لتضمن بذلك استمرار حماية مصالحها[١٩].

كما أوضحت بريطانيا عزمها الأكيد المتمثل في السيطرة على منابع النفط الهامة في ممتلكات الدولة العثمانية، فقد تمكنت من إبعاد الشركة الأمريكية التي أنشأها شستر، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة الأمريكية تدرك منذ ذلك الوقت أن الجانب البريطاني يرغب بالسيطرة على منابع النفط في الشرق الأوسط، وذلك من خلال تقوية نفوذها السياسي والاقتصادي في الدولة العثمانية ومنطقة الخليج العربي[٢٠].

في حزيران ١٩١٤ بدأت شركة النفط التركية في الدخول بمفاوضات مع الدولة العثمانية، تتعلق بالامتيازات النفطية لمنطقتي بغداد والموصل[٢١]. فقد تقدّمت كل من حكومتي بريطانيا وألمانيا بطلب للدولة العثمانية يتعلق بمنح شركة النفط التركية حق امتياز خاص لاستثمار نفط الموصل وبغداد، وبدورها منحت الدولة العثمانية شركة النفط التركية حق استثمار النفط في الموصل وبغداد، وذلك من خلال وعد كتابي صادر عن الصدر الأعظم في اسطنبول في نهاية حزيران ١٩١٤، غير أن الوعد العثماني لم يتم توقيعه وبقي عند حدود الوعد، فقد توقفت المفاوضات بسبب اندلاع الحرب العالمية الأولى[٢٢].

إن تهافت شركات النفط الدولية على منطقة الشرق الأوسط عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى تعود أسبابه إلى أن معظم بلدان المنطقة أصبحت بعد توقيع معاهدة فرساي عام ١٩١٩ تحت سيطرة ونفوذ الدول الأوروبية، التي سعت بدورها لمنح الشركات النفطية حقوق استثمار النفط بشروط تعود عليها بالأرباح الوفيرة[٢٣].

نتج عن الحرب العالمية الأولى مجموعة من المتغيرات، فقد أصبحت فرنسا المنافس القوي لبريطانيا في المنطقة، وقد حاولت فرنسا بطرق شتى الحصول على موطئ قدم لها في المناطق الخاضعة للنفوذ البريطاني، في الوقت الذي كانت بريطانيا تسعى فيه إلى عدم الدخول في حروب مع دول حليفة لها.

لذلك قامت بريطانيا بإعطاء فرنسا حصة ألمانيا في شركة النفط التركية ضمن صفقة لإعادة توزيع الثروات النفطية في المنطقة، فقد بدأت المفاوضات بين الجانبين في مطلع عام ١٩١٩، وتم التوقيع على أول مذكرة اتفاق في نيسان ١٩١٩ بين لونك (W.long)، وزير وزارة المستعمرات والنفط البريطانية وبيرنجية (Berenger) رئيس اللجنة الفرنسية العامة للنفط، وقد عُرفت هذه الاتفاقية باتفاقية (لونك– بيرنجية) [٢٤].

لقد نصت اتفاقية (لونك – بيرنجية) على أنه إذا ما أُسند لبريطانيا

الانتداب على العراق، فستعمل على منح فرنسا حصة من نفط العراق، كما نصت الاتفاقية على أن تكون حصة بريطانيا من شركة النفط التركية ٧٠%، وحصة فرنسا ٢٠%، و ١٠% تخصص لحكومة العراق [٢٥].

إن اتفاقية (لونك – بيرنجية) لم تأخذ شكلها النهائي إلاَّ في اتفاقية سان ريمو النفطية في نيسان ١٩٢٠، والتي قسَّمت المناطق المنسلخة عن الدولة العثمانية بين بريطانيا وفرنسا، وتعهدت بريطانيا من خلال الاتفاقية بمنح فرنسا حصة في أسهم الشركة التي تشرف على استثمار حقول النفط في العراق، وقد وافق الجانب الفرنسي على ذلك مقابل إنشاء خط لأنابيب النفط لنقل النفط العراقي عبر منطقة نفوذه في سوريا إلى موانئ شرق البحر الأبيض المتوسط[٢٦].

وفي اتفاق سان ريمو النفطي، تم استبعاد شركات النفط الأمريكية من المشاركة في تقاسم المصالح النفطية في المنطقة، مما أدى إلى احتجاجات قوية من قبل هذه الشركات التي كانت تخشى أن يتم حرمانها من الوصول إلى مصادر النفط في الشرق الأوسط، وقد عَّبر الجانب الأمريكي عن هذا القلق على لسان السفير الأمريكي لدى لندن جون ديفيس من خلال رسالة بعث بها إلى اللورد كرزون وزير الدولة للشؤون الخارجية البريطانية[٢٧].

كانت الولايات المتحدة الأمريكية تراقب عن كثب عملية التفاوض الدائرة بين بريطانيا من جهة وفرنسا من جهة أخرى، تلك المفاوضات الرامية لاقتسام النفط في الموصل، وقد اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية الاتفاق البريطاني الفرنسي اتفاقًا مجحفًا بحقها؛ إذ تجاهل الاتفاق المصالح الأمريكية في نفط العراق[٢٨].

رغبت الولايات المتحدة الأمريكية في أن يتم معاملتها معاملة مماثلة لبريطانيا وفرنسا، لذا طالبت بتفعيل سياسة الباب المفتوح (Open Door Policy) [٢٩]، وقد ظهر أول مظاهر التنافس البريطاني الأمريكي عندما علمت بريطانيا بأن شركة النفط الأمريكية سوكوني قد أوفدت بعض خبرائها من أجل

التنقيب عن النفط في العراق، حيث قامت السلطات البريطانية في العراق بإخراجهم من العراق(٣٠).

شعرت الولايات المتحدة الأمريكية بالاستياء جراء قيام بريطانيا بالاستئثار بنفط الأراضي الخاضعة للانتداب البريطاني، وهنا بدأت بالتساؤل لماذا يتم منع الشركات النفطية الأمريكية من البحث عن النفط في العراق، بينما تسمح بريطانيا للمساهمين في شركة النفط التركية بالعمل بحرية في التنقيب عن النفط في العراق؟ فقد اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية أن نظام الانتداب، ما هو إلاَّ ستار خفي لنظام الحماية القديم(٣١).

وفي تلك الأثناء، قام وكيل وزارة الخارجية الأمريكية وليم بل (William Peel) بالطلب من الوفد الأمريكي المشارك في مؤتمر الصلح إثارة أهمية موضوع نفط العراق، ومساهمة الشركات الأمريكية في التنقيب عنه، فقد كان بل يعمل في شركة نفط ستاندرد نيويورك قبل الحرب العالمية الأولى، لذا فهو يعبِّر بدقة عن وجهة نظر مصالح شركات النفط الأمريكية(٣٢)، وبدورها طالبت شركة ستاندرد نيوجرسي بالسماح لها بإرسال خبرائها إلى العراق للقيام بمسح جيولوجي، إلاَّ أن طلبها هذا قد تم رفضه من جهة بريطانيا(٣٣).

ونتيجة للموقف البريطاني الصارم تجاه شركات النفط الأمريكية، ومنعها من التنقيب عن النفط في العراق، طالبت شركات النفط الأمريكية حكومة بلادها التدخل بالأمر؛ بهدف تحقيق نتائج إيجابية لها(٣٤)، وقد أشار رئيس شركة نفط ستاندرد نيوجرسي (Teagle) إلى استيائه من سياسة بريطانيا الهادفة إلى منع شركات النفط الأمريكية من الوصول إلى نفط العراق، إذ قال: "إن خطر السيطرة البريطانية على أعمال شركة نيوجرسي أكبر من خطر انتصار ألمانيا في الحرب"(٣٥).

في هذه الأثناء، بدأت الصحافة الأمريكية بحملة واسعة مفادها احتمالية استنزاف المخزون النفطي الأمريكي، كما قام الكونجرس الأمريكي بمناقشة هذا الأمر، وإيجاد حلول له من خلال البحث عن مصادر جديدة

للنفط[٣٦].

توصلت الولايات المتحدة الأمريكية إلى قناعة مفادها، أن الخلاف مع بريطانيا لا يمكن حله بالقنوات الدبلوماسية، فقد طلبت من شركاتها النفطية الاتحاد مع بعضها البعض، بهدف التصدي للنهج البريطاني، والعمل على التنقيب عن النفط في العراق بما يتفق مع سياسة الباب المفتوح[٣٧]، وفي تشرين الثاني ١٩٢١ أبدت شركات النفط الأمريكية استعدادها التام لإرسال خبرائها من أجل البحث عن النفط في العراق إذا تم السماح لها بذلك[٣٨].

إن التجاهل البريطاني الواضح لمطالب شركات النفط الأمريكية، دفع الحكومة الأمريكية لممارسة الضغط على الجانب البريطاني، من أجل السماح للشركات النفطية الأمريكية بالبحث عن النفط في العراق. وقد أبدت الولايات المتحدة الأمريكية عدم اعترافها بشرعية شركة النفط التركية، وذلك من خلال مذكرة أرسلت بها إلى بريطانيا في تشرين الثاني ١٩٢١[٣٩].

توصلت بريطانيا إلى استنتاج هام مفاده أن إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على تطبيق سياسة الباب المفتوح ومحاولاتها التدخل في شؤون العراق، سينجم عنه إثارة المتاعب لها في منطقة الشرق الأوسط، لذا رأت أنه لا مفر من إشراك الشركات النفطية الأمريكية في نفط العراق[٤٠].

وأمام ذلك، اضطرت بريطانيا للدخول في مفاوضات مع الجانب الأمريكي، إذ بدأت المفاوضات في تموز ١٩٢٢ وانتهت في تموز ١٩٢٨، ونتج عنها توقيع معاهدة الخط الأحمر[٤١]، وتسوية النزاع الدائر بين الأطراف المختلفة[٤٢].

إن الدعوة التي تم توجيهها للشركات النفطية الأمريكية في عام ١٩٢٢ من أجل المساهمة في شركة النفط التركية، أثارت جدلاً واسعًا بين أعضاء شركة النفط التركية، وذلك مرده إلى أن سياسة الباب المفتوح الأمريكية كانت لا تتوافق مع مبدأ الحرمان الذاتي المتخذ من جانب شركة النفط التركية عام ١٩١٤[٤٣]. وعليه فقد تمسك كولبنكان برفض المقترح الذي تقدمت به الشركات

النفطية الأمريكية القائل بوجوب جعل شركة النفط التركية وكالة لتوزيع النفط الخام فقط –دون الاعتماد على الأرباح– فقد كان يمثل شركته الخاصة ولم يكن اهتمامه منحصرًا بالنفط الخام وحده وإنما تعداه إلى تأمين الأرباح المالية(٤٤).

أصرَّت كتلة الشركات الأمريكية على أن تساهم مساهمة تامة في شركة النفط التركية أسوة بشركة النفط الأنجلو– فارسية وشركة النفط الفرنسية، الأمر الذي يترتب عليه إيجاد تغيير واضح في كيفية توزيع الحصص في شركة النفط التركية، وبعد مفاوضات شاقة وقع الاختيار على شركة النفط الأنجلو– فارسية لكون أسهمها كانت تبلغ ٤٧،٥% وهي أعلى نسبة تمتلكها إحدى الشركات لوحدها.

وفيما يتعلق بموقف شركة النفط الأنجلو – فارسية فقد كان على العكس من موقف كولبنكان لكونها تهتم بالنفط الخام أكثر من اهتمامها بما تحصل عليه من أرباح مالية، غير أنها طالبت بأن يتم منحها نسبة مئوية معينة من النفط الخام الذي تنتجه شركة النفط التركية مقابل تنازلها عن جزء من أسهمها(٤٥).

بحث المتفاوضون عدة نقاط تعلقت بسياسة الباب المفتوح، ومبدأ الحرمان الذاتي، وخطة عمل الشركة، وكذلك حصة الجانب الأمريكي في شركة النفط التركية، كما تمت مناقشة مقدار التعويضات التي ستحصل عليها شركة النفط الأنجلو– فارسية نظير تنازلها عن جزء من حصتها في شركة النفط التركية(٤٦).

وفيما يتعلق بسياسة الباب المفتوح، فقد سعت شركات النفط الأمريكية إلى إقناع بقية المساهمين في شركة النفط التركية، بضرورة تطبيقها، واقترحت أيضًا حصر نشاط شركة النفط التركية في بقعة جغرافية محددة من أرض العراق، على أن تقوم شركة النفط التركية بعرض بقية أرض العراق للإيجار، وذلك من خلال المزايدة العلنية، على أن يكون من حق مساهمي شركة النفط

التركية التقدم لهذه المزايدة. ومن خلال هذا الاقتراح يبقى الباب مفتوحًا لكل شركة لديها الاهتمام بنفط العراق(٤٧).

لم تتمكن الشركات النفطية الأمريكية من إقناع الأطراف الأخرى بهذا الاقتراح، فقد تم رفض المقترح الأمريكي، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل سعت الأطراف المساهمة في شركة النفط التركية إلى إثارة مادة الحرمان الذاتي التي يعني تطبيقها إقفال سياسة الباب المفتوح، والتي تعني منع كل المساهمين بصورة فردية في شركة النفط التركية من أن يكون لهم دور مباشر أو غير مباشر بإنتاج النفط وصناعته(٤٨).

استمرت المفاوضات بين مساهمي شركة النفط التركية من جهة وشركات النفط الأمريكية من جهة أخرى، ومن الملاحظ أن مقاومة الجانب الأمريكي بدأت تضعف أمام بقية المساهمين في شركة النفط التركية. ويعود هذا الفتور في موقف شركات النفط الأمريكية إلى حصول شركة النفط التركية في عام ١٩٢٥ على امتياز نفطي من الحكومة العراقية ينسجم مع تطلعات شركات النفط البريطانية والفرنسية. كما أن زيادة إنتاج النفط في فنزويلا الذي تسيطر عليها شركات النفط الأمريكية، ساهم في زيادة رغبة الشركات الأمريكية في حسم الخلاف مع مساهمي شركة النفط التركية، إذ تم الاتفاق على مبدأ الحرمان الذاتي في عام ١٩٢٧(٤٩).

كانت اتفاقية الخط الأحمر مثالاً للحد من التنافس بين الشركات النفطية البريطانية والأمريكية. وقد سُميت بهذا الاسم نسبة للخريطة التي قدَّمها الجانب الفرنسي وحدَّدها باللون الأحمر وتشمل ممتلكات الدولة العثمانية في الشرق الأوسط قبيل بدء الحرب العالمية الأولى(٥٠). كان الهدف الأسمى لهذه الاتفاقية يرمي إلى إيجاد تفاهم واتفاق بين الشركات النفطية المختلفة من أجل المساهمة في أي امتيازات جديدة داخل النطاق الجغرافي للاتفاقية. وقد أصبحت المنطقة الداخلة ضمن الخط الأحمر تُعرف باسم المنطقة المحدودة، كما عُرفت أيضًا الاتفاقية باسم اتفاقية المجموعة نسبة للمجموعات النفطية

الموقعة عليها[٥١].

عُقدت الاتفاقية في ٣١ تموز ١٩٢٨، بين شركة دارسي وشركة الأنجلو– سكسون والشركة الفرنسية والشركة الأمريكية وشركة المساهمات. وقد ورد في مقدمة الاتفاقية أن الاتفاقية تهدف إلى تثبيت حقوق وواجبات الأطراف المتعاقدة[٥٢].

جاءت اتفاقية الخط الأحمر في (٢٦) مادة[٥٣]، فقد أشارت المادة (الأولى) من الاتفاقية إلى ضرورة احترام جميع الشركات الموقعة على بنود الاتفاقية وتطبيقها ومراعاة أحكامها، وبيَّنت كذلك أن نطاق عمل الاتفاقية هو فقط المنطقة المحدَّدة باللون الأحمر على خارطة الاتفاقية كما أشارت المادة الأولى من الاتفاقية أن هذا الالتزام يشمل إلى جانب الشركات الموقعة عليها أي شركة يقوم أي طرف من أطراف الاتفاقية بإنشائها في المستقبل أو يساهم بإدارتها سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. كما تعهدت شركة النفط التركية بموجب تلك المادة بأن تدير وتشرف على أي شركة تقوم بتأسيسها لاحقاً بما يضمن مصالح الأطراف الموقعة على الاتفاقية. كما اشترطت أن تكون الشركات الموقعة على الاتفاقية مسؤولة عن أي خرق تقوم به أي شركة من الشركات التابعة لها[٥٤].

وفيما يتعلق بأسهم رأس مال الشركة التركية، فقد أشارت المادة (الثانية) من الاتفاقية إلى حصص المساهمين على النحو التالي[٥٥]:

١. شركة دارسي التي ستعرف باسم المجموعة	A	%٢٣،٧٥
٢. شركة أنجلو– سكسون والتي ستسمى بالمجموعة	B	%٢٣،٧٥
٣. الشركة الفرنسية والتي ستسمى بالمجموعة	C	%٢٣،٧٥
٤. الشركة الأمريكية والتي ستسمى بالمجموعة	D	%٢٣،٧٥
٥. شركة المساهمات والتي ستسمى بالمجموعة	E	% ٥

ولغرض تنفيذ ما ورد في المادة (الثانية) من الاتفاقية، فقد أوضحت

المادة (الثالثة) أنه يترتب على شركة دارسي أن تضمن تسليم الشركة الأمريكية تحويلاً نافذًا بصورة تامة وقانونية ٤٧٤،٩٦٤ سهم من أسهُمها في شركة النفط التركية على أن تدفع الشركة الأمريكية في الأول من شهر آب ١٩٢٨ مبلغا مقداره ٤٩٠،٢٦٥ جنيه استرليني. كما تقوم الشركة الفرنسية بالتنازل عن ٢٥،٠٠٠ سهم من أسهم الشركة التركية لمصلحة شركة الأنجلو– سكسون التي يترتب عليها دفع مبلغ ٢٥،٩٤٨ جنيه استرليني لمصلحة الشركة الفرنسية في الأول من آب ١٩٢٨[٥٦].

وفيما يتعلق بإنتخاب مجلس المدراء للشركة التركية، فقد أشارت المادة (الرابعة) من الاتفاقية إلى أن المجموعات الكبيرة (A , B , C , D) يحق لها اختيار مديرين في مجلس إدارة شركة النفط التركية والمجموعة الصغيرة E يحق لها أن تسمي مديرًا واحدًا في تركيبة مجلس الإدارة. كما أشارت المادة أيضًا إلى أن تعيين أو عزل المدراء يكون بكتاب خطي موقع من الشركات وموجّه إلى شركة النفط التركية، كذلك أدخلت المادة (الرابعة) تعديلاً على النظام الداخلي لشركة النفط التركية ينص أن تنفيذ قرارات مجلس المدراء يتم عندما يحظى القرار بدعم ما لا يقل عن ثلاث مجموعات كبيرة[٥٧].

وتحت بند الشركات العاملة تحت سيطرة الشركة التركية، فقد وضّحت المواد (الخامسة، والسادسة، والسابعة، والثامنة) من الاتفاقية أنه لا يحق لشركة النفط التركية أن تُعنى أو تُمارس أو تهتم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الحصول على، أو التحري عن، أو فحص واختيار آبار النفط فيما عدا تلك الواقعة في المنطقة المحددة ضمن الاتفاقية، كما أشارت أنه بإمكان شركة النفط التركية إنشاء شركات عاملة بهدف إدارة شؤون الحقول النفطية، على أن تكون هذه الشركات العاملة تخضع لإشراف شركة النفط التركية. وبيَّنت كذلك أن تشكيل مجالس إدارات الشركات العاملة يتم من قبل المجموعات الكبيرة والصغيرة حسب النسب العددية في تسمية المدراء في مجلس إدارة شركة النفط التركية[٥٨]. أمَّا المادة (التاسعة) من الاتفاقية فقد تحدثت عن أن أي شركة أو

شخص يرغب بالانضمام لشركة النفط التركية عليه أن يقبل بهذه الاتفاقية[٥٩].

وركَّزت المادة (العاشرة) من اتفاقية الخط الأحمر على ضرورة توافق جميع الأطراف في شركة النفط التركية، بأن يكون للشركة أو من تُعيِّنه الشركة التركية وحده الحق في البحث أو الحصول على امتيازات نفطية ضمن المنطقة المحددة الخاصة بامتياز نفط العراق عام ١٩٢٥[٦٠].

وتمكَّنت الشركات الأمريكية من إضافة نص لبنود اتفاقية الخط الأحمر، وبموجب هذا النص تتمكن من التقدم بطلب استئجار للمناطق الواقعة خارج امتياز نفط العراق عام ١٩٢٥، من أجل استثمارها لحسابها الخاص، غير أن هذا النص كان شكليًّا وغير عملي، ويتضح ذلك من خلال المادة (١١) من الاتفاقية، فقد كان يتوجب على شركات النفط الأمريكية أن ترسل إخطارًا إلى شركة النفط التركية مدته (٣٠) يومًا، لإعلام الشركة برغبة الشركة الأمريكية بتقديم طلب لاستئجار أي من المناطق الواقعة خارج امتياز نفط العراق عام ١٩٢٥، ثم يتوجب على الشركة الأمريكية الانتظار مدة (١٠) أيام لمعرفة رغبة أي طرف من الأطراف المساهمة في شركة النفط التركية بالتقدم بطلب يتعلق بتلك المنطقة[٦١].

يمكن القول: إن الأطراف المساهمة في شركة النفط التركية منفردة كانت أم مجتمعة، يحق لها منافسة الشركات النفطية الأمريكية في المزايدة لاستئجار أي منطقة من المناطق الواقعة خارج امتياز نفط العراق عام ١٩٢٥، كما أن شركة النفط التركية هي التي تنظر في العطاءات المقدمة لها، وتتخذ القرار المناسب بشأنها، وبذلك كانت لها حرية التصرف في الامتيازات الواقعة خارج نطاق امتياز ١٩٢٥[٦٢].

وأشارت المادة (١٢) من الاتفاقية بأن تقوم الشركات الموقعة على اتفاقية الخط الأحمر، بتسليم ١٠% من النفط المنتج إلى شركة دارسي النفطية، كما أن كُلفة إنتاج هذه النسبة ونقلها إلى محطة التجميع سوف تتحملها شركة النفط التركية، وتتحمل شركة دارسي النفطية كلفة النقل من محطة التجميع إلى

أي مكان آخر. إذ تعتبر هذه الكمية تعويضًا لشركة دارسي نظير تنازلها عن جزء من أسهمها الواردة في المادة (الثالثة) من الاتفاقية[٦٣].

وتورد المادة (١٣) من اتفاقية الخط الأحمر خطة عمل شركة النفط التركية، والتي تضمنت مسؤولية شركة النفط التركية الإشراف على النفط المنتج، وكذلك دورها في الإشراف على العلاقات بين المجموعات وإدارتها لجميع المراسلات وحفظ الحسابات[٦٤]. والجدير بالذكر أن المجموعة الأمريكية طالبت باتفاقية تُنظِّم عمل شركة النفط التركية وتراقبه كشرط أساسي لدخولها فيها، وبعد جدال طويل اتفق الجانبان على إيجاد اتفاقية عمل لشركة النفط التركية، بحيث تكون شركة النفط التركية مشروعًا لا يستهدف الربح. وذلك بأن يتم عرض كل النفط الخام الذي تنتجه أو تشتريه على الجماعات حسب النسب في ميناء بحري بنهاية خط الأنابيب، وذلك بسعر يماثل ثمن التكلفة يضاف إليه علاوة يتم تحديدها من مجلس إدارة الشركة ولا يزيد عن خمسة شلنات لكل طن[٦٥].

وتناولت المادة (١٤) من اتفاقية الخط الأحمر موضوع أنابيب نقل النفط، فقد أشارت إلى إمكانية إنشاء خط أنابيب إلى ميناء على البحر الأبيض المتوسط حالما يتوفر إنتاج نفطي يبرِّر ذلك[٦٦]. كما أوردت المادة (١٥) من الاتفاقية أن موقع نقطة الانتهاء على البحر الأبيض المتوسط لخط الأنابيب يتم تحديده من قبل شركة النفط التركية، كما تعهدت الشركة وفق ذات المادة بإنشاء المرافق اللازمة والكافية عند نهاية خط الأنابيب من مرافق تحميل مناسبة وصهاريج للخزن ومَرَاسٍ للسفن[٦٧].

وضعت المادة (١٦) من اتفاقية الخط الأحمر قيودًا على تصفية النفط من قبل المساهمين بصورة مستقلة، لا تقل عن تلك التي فرضتها على المساهمين فيما يتعلق بالحصول على امتيازات نفطية، إذ لم تسمح الاتفاقية للمساهمين بإنشاء المصافي في نهاية خط الأنابيب على ساحل البحر، إلّا إذا كانت هنالك موافقة خطية من المساهمين في الشركة، على أن يكون لذلك

سببان فقط :[٦٨]

١. تصفية النفط العراقي الذي لا تشتريه الأطراف المساهمة، على أن يتم توزيع النفط المكرَّر على الشركات المساهمة حسب نسبها.

٢. تصفية النفط لحساب إحدى الشركات المساهمة أو جميعها، على أن تقوم كل شركة بتكرير النفط الذي يتناسب مع حصتها.

وأشارت المادة (١٧) من اتفاقية الخط الأحمر إلى موضوع تسويق النفط، وجعلت لشركة النفط التركية حق بيع النفط في العراق بالكميات التي تغطي احتياجات السوق المحلية، على ألاَّ يكون لها دور في بيع النفط في أي مكان آخر إلا أن يكون سبب ذلك الوفاء بالتزاماتها، وبذلك أُعطيت الجماعات المساهمة الحق في بيع النفط خارج العراق، وتعهدت شركة النفط التركية بعدم الدخول بمنافسة مع الجماعات المساهمة فيها فيما يتعلق في تسويق النفط خارج العراق[٦٩].

حظرت المادة (١٨) من اتفاقية الخط الأحمر على الجماعات الموقعة على الاتفاقية نقل حصتها المنصوص عليها لأي شركة أخرى بشروط، منها:

١- أن يكون المساهمون في الشركة الناقلة هم ذات مالكي الأسهم في الشركة المنقول لها.

٢- يتحتم على الشركة المنقول لها أن تعقد اتفاقًا مع جميع الجماعات في شركة النفط التركية.

٣- أن تقوم الشركة الناقلة بتحويل جميع الأسهم والسندات للشركة المنقول لها.

كما أشارت المادة لإمكانية قيام الجماعات الأخرى بالاعتراض على أي عملية نقل ما لم تكن مستوفية الشروط.

وتعهدت شركة النفط التركية بموجب المادة (١٩) من اتفاقية الخط الأحمر بتقديم أي معلومات جيولوجية أو تقارير تكون بحوزتها لأي جماعة من الجماعات المساهمة فيها، شريطة أن تقوم تلك الجماعة بتقديم طلب خطي

بهذا الشأن[٧٠].

وأقرَّت المادة (٢٠) من الاتفاقية مبدأ القوة القاهرة، والقاضي بالإعفاء من المسؤولية في حال ارتكاب أي طرف من أطراف شركة النفط التركية لأي حادث مهما كان نوعه، بحيث يكون خارج السيطرة، مما يؤدي إلى الإخلال باتفاقية الخط الأحمر[٧١].

وفي المادة (٢١) من الاتفاقية تعهدت شركة النفط التركية والجماعات المساهمة فيها ببذل قصارى جهدها لإدراج نصوص جديدة في النظام الأساسي لكل شركة مساهمة في شركة النفط التركية، وكذلك الشركات العاملة العامة التابعة لشركة النفط التركية، بحيث يتم ضمان تنفيذ الاتفاقية[٧٢].

وفيما يتعلق بمدة نفاذ الاتفاقية، فقد أشارت المادة (٢٢) من اتفاقية الخط الأحمر، أن الاتفاقية نافذة المفعول ما دامت شركة النفط التركية مستمرة في الوجود أو ما دام أي من امتيازاتها الممنوحة أو التي ستمنح فيما بعد مستمرة في الوجود الفعلي[٧٣].

واعتبرت المادة (٢٣) جميع الجماعات المساهمة في شركة النفط التركية من قاطني مدينة لندن. كما حدَّدت المادة (٢٤) أن هذه الاتفاقية سوف يتم تفسيرها وفق أحكام القانون الإنجليزي[٧٤].

وبيَّنت المادة (٢٥) من اتفاقية الخط الأحمر، أنه في حال حدوث خلاف بين الجماعات المساهمة في شركة النفط التركية حول هذه الاتفاقية، يمكن اللجوء إلى التحكيم لحل الخلاف، وعندها يُحال الخلاف إلى محكِّم واحد يتم الاتفاق عليه، وفي حال عدم الاتفاق يتم تعيين المُحكّم من قبل قاض من محكمة العدل في انجلترا، ويكون قرار المحكّم نهائيًّا ومُلزمًا لجميع الأطراف[٧٥].

وتعتبر المادة (٢٦) من اتفاقية الخط الأحمر، بمثابة إقرار من جميع الجماعات المساهمة بأن هذه الاتفاقية قد احتوت جميع الحقوق التعاقدية لأي

فريق ورد ذكره فيها، وبناءً على ما سبق، تم التوقيع على اتفاقية الخط الأحمر من جميع المساهمين في شركة النفط التركية[٧٦].

يعتبر مبدأ "إنكار الذات" أهم ما ميَّز اتفاقية الخط الأحمر، حيث اتفقت الشركات الموقعة على الاتفاقية على عدم تطوير أي حقل نفطي داخل حدود المنطقة المحددة من دون دعم الأعضاء الآخرين وموافقتهم[٧٧].

وبعد أن ضمنت الشركات النفطية مصالحها في شركة النفط التركية (شركة نفط العراق لاحقًا)، شرعت في بناء خط أنابيب لنقل النفط إلى سواحل البحر الأبيض المتوسط، وخلال الفترة الزمنية ١٩٣٢ و١٩٣٤ تم البدء بإنشاء خطي نفط أحدهما يصل إلى طرابلس والآخر إلى حيفا[٧٨].

يمكن القول: إن اتفاقية الخط الأحمر كانت مهمة للجانب البريطاني، الذي سعى للحد من تطلعات شركات النفط الأمريكية حتى نهاية الأربعينيات، إذ استمر العمل بالاتفاقية حتى عام ١٩٤٨، حيث شهدت تلك الحقبة التاريخية تنافسًا محمومًا حول النفط. أما الجانب الأمريكي، فقد كانت اتفاقية الخط الأحمر مهمة بالنسبة له، فقد حرصت الشركات النفطية الأمريكية على عدم إبعادها عن نفط العراق[٧٩].

لقد كانت اتفاقية الخط الأحمر وثيقة ذات معالم مقيَّدة ومحددَّة وهامة لشركة النفط التركية، وهي التي منعت المساهمين في الشركة، من أن يقوموا بمنافسة بعضهم للحصول على الامتيازات النفطية، ضمن حدود الاتفاقية المحدّدة.

كما كانت اتفاقية الخط الأحمر مثالاً بارزًا لشركة، حصرت الاستئثار بجزء كبير من موارد العالم من النفط بيد مجموعة من الشركات النفطية، التي استحوذت على السوق العالمية للنفط[٨٠]. ويمكن القول: إن اتفاقية الخط الأحمر كانت تعتبر أول اتحاد دولي للشركات النفطية من أجل استثمار مصادر النفط[٨١].

جهود الولايات المتحدة الأمريكية لتجاوز اتفاقية الخط الأحمر:

هدفت بريطانيا من اتفاقية الخط الأحمر إلى الحد من تغلغل الشركات النفطية الأمريكية في المنطقة التي حدَّدتها الاتفاقية، وأن تكون كل الامتيازات النفطية في المنطقة من نصيب شركة النفط التركية (شركة نفط العراق لاحقاً).

سعت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال شركاتها النفطية إلى تجاوز اتفاقية الخط الأحمر، وكذلك التخلص من منافسة الشركات البريطانية لها، وذلك من خلال الحصول على امتيازات نفطية خارج نطاق وقيود اتفاقية الخط الأحمر(٨٢).

على الرغم من الضوابط والقيود التي فرضتها اتفاقية الخط الأحمر على الشركات النفطية الأمريكية المساهمة في شركة النفط التركية؛ إلاَّ أنها أوجدت موضع قدم لها، فقد شهدت منطقة الخليج العربي إقبالاً من الشركات النفطية الأمريكية غير الموقعة على اتفاقية الخط الأحمر، على الرغم من الجهود التي بذلتها بريطانيا في الحد من نشاط تلك الشركات في منطقة الخليج العربي.(٨٣) إذ كانت ترى أن زيادة نشاط الشركات النفطية الأمريكية في منطقة الخليج العربي سيؤدي إلى زيادة النفوذ الأمريكي، ما يشكل تهديد للمصالح البريطانية(٨٤).

وكانت الشركات النفطية الأمريكية لا تنظر لاتفاقية الخط الأحمر بعين الرضا، ورغم ذلك فقد سعت إلى تحقيق نجاحٍ ملفتٍ بعد توقيع الاتفاقية(٨٥).

لقد ظهر النشاط الأمريكي للحصول على امتيازات نفطية ضمن المنطقة الواقعة في نطاق اتفاقية الخط الأحمر بشكل جلي من خلال شركة نفط كاليفورنيا، التي تمكنت من الحصول على امتياز نفط البحرين عام ١٩٢٨(٨٦).

يعتبر هذا الامتياز أول امتياز نفطي أمريكي يحظى بالاستقلالية في منطقة الخليج العربي الواقعة ضمن النطاق الجغرافي لاتفاقية الخط الأحمر(٨٧). إذ يمكن القول: إن هذا الامتياز النفطي يُعد أول ضربة توجه من الجانب

الأمريكي لاتفاقية الخط الأحمر. كما أظهر هذا الامتياز الإخفاق البريطاني في منع المصالح الأمريكية من النفاذ للمناطق الواقعة ضمن حدود اتفاقية الخط الأحمر(٨٨).

كان لظهور النفط في البحرين عام ١٩٣٢، بمثابة صفعة للشركات النفطية البريطانية؛ فقد رأت شركة النفط الأنجلو – فارسية أن ظهور النفط في البحرين يؤثر على مصالحها، خاصة بعد أن كان النفط الإيراني المصدر الوحيد للنفط في منطقة الخليج بالإضافة إلى نفط العراق(٨٩).

لقد كان لظهور النفط في البحرين من قبل شركة نفط كاليفورنيا النفطية أثر هام، تمثل في ظهور قناعة لدى حكام المنطقة مفادها كفاية الشركات النفطية الأمريكية وخبرتها في مجال التنقيب عن النفط(٩٠).

ضاعفت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال شركاتها النفطية من جهودها في السنوات العشر التي تلت توقيع اتفاقية الخط الأحمر، وعملت كذلك على توسيع نفوذها؛ خاصة في منطقة الخليج العربي؛ تلك المنطقة التي كانت الدراسات الجيولوجية تتنبَّأ لها بكشوف نفطية كبيرة.

تمكَّنت شركة نفط كاليفورنيا الأمريكية من الحصول على امتياز النفط السعودي، وقد عُد ذلك بمثابة صفعة جديدة للمصالح البريطانية في المنطقة(٩١). إذ اعتبرت بريطانيا أن الاندفاع والتوجه الذي تبديه الشركات النفطية الأمريكية له آثار اقتصادية وسياسية خطيرة، فقد اعتبرت أن حصول شركة نفط كاليفورنيا الأمريكية على امتياز نفطي لا يعني فقط وجود خصم اقتصادي في المنطقة، بل سيرافق ذلك زيادة في النفوذ الأمريكي في منطقة الخليج العربي، تلك المنطقة التي تعتبرها بريطانيا مجالاً حيويًّا لمصالحها ولكونها ضمن النطاق الجغرافي الخاص باتفاقية الخط الأحمر(٩٢).

ثم استمرت المصالح الأمريكية في التوسع بالامتيازات النفطية، فقد تمكّنت من الحصول على نصف امتياز الكويت عام ١٩٣٤، وامتلكت نصف أسهم شركة نفط الكويت، التي تم تأسيسها مناصفة بين شركة النفط البريطانية،

وشركة الخليج للاكتشافات الأمريكية[٩٣].

وفي خضم التنافس المحموم بين المصالح النفطية البريطانية والأمريكية، تمكَّنت بريطانيا عام ١٩٣٥ من خلال شركة نفط العراق من الحصول على امتياز نفط قطر[٩٤]. مع العلم أن شركة نفط العراق قد أنشأت عام ١٩٣٣ شركة نفطية باسم (Petroleum Concessions LTD) ، وقد استطاعت هذه الشركة في السنوات الست التالية من الحصول على امتيازات نفطية من مشايخ إمارات الساحل المتصالح، وكذلك من سلطان عُمان[٩٥].

وكانت السياسة الأمريكية الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط – حتى إعلان الحرب العالمية الثانية – قد تركزت على حماية مصالح رعاياها الاقتصادية، مع تجنب التورط بأي تبعات سياسية. ومع دخولها الحرب العالمية الثانية إلى جانب الحلفاء بدأت تنتهج سياسة جديدة تجاه المنطقة؛ فعملت على تعزيز وجودها العسكري في منطقة الخليج العربي؛ وكان لهذا الوجود العسكري مغزاه الخاص؛ فقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية من خلاله دعم مصالحها النفطية في السعودية والبحرين والتطلُّع نحو مواقع جديدة في المنطقة غنية بالنفط[٩٦].

وساهمت الولايات المتحدة الأمريكية بتوفير النفط لحلفائها الأوروبيين أثناء الحرب العالمية الثانية، ونظرًا لعدم قدرتها على إنتاج النفط بنفس الوتيرة بدأت تسعى لزيادة امتيازاتها النفطية في منطقة الشرق الأوسط وتحديداً في الخليج العربي؛ خاصة بعد أن أظهرت الدراسات التي أجرتها شركات النفط الأمريكية بأن منطقة الشرق الأوسط ستكون مركز الجاذبية في الإنتاج العالمي للنفط[٩٧].

أدى الاهتمام الأمريكي بنفط المنطقة (والتي تعتبر جزءًا من المنطقة المحدَّدة ضمن اتفاقية الخط الأحمر) إلى زيادة فرص الاحتكاك مع الجانب البريطاني؛ الذي أدرك بدوره أنه لا يمكن تجاوز المصالح الأمريكية في المنطقة، خاصة بعد أن أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة نفوذ

اقتصادي وعسكري لا يمكن الاستهانة به[٩٨].

وفي عام ١٩٤٤، وبمبادرة بريطانية، جرت مباحثات استطلاعية غير رسمية بين الجانب الأمريكي والبريطاني، كانت تهدف إلى إيجاد حالة من التوافق بين المصالح الأمريكية من جهة والمصالح البريطانية من جهة ثانية، وتوصل الجانبان إلى ضرورة احترام مبدأ تكافؤ الفرص في أعمال التنقيب عن النفط في مناطق الامتيازات الحالية، دون أن يترتب على ذلك تدخل أحد الطرفين في نشاط الطرف الآخر؛ أو وضع قيود سياسية تحد من الحركة في هذا المجال[٩٩].

في عام ١٩٤٦ أرادت شركتا ستاندر أويل نيوجرسي وسوكوني الأمريكيتين الانضمام الى شركة أرامكو (شركة الزيت العربية الأمريكية)، التي كانت تدير عمليات إنتاج النفط السعودي، غير أن الشركة الفرنسية وكولبنكان رفضوا طلب الشركتين لكونهما مساهمتين في شركة نفط العراق. وفي عام ١٩٤٨ تم تسوية الأمر؛ حيث سُمح للشركتين الأمريكيتين الانضمام الى أرامكو، وقد تم اعتبار هذه التسوية بمثابة النهاية الرسمية لاتفاقية الخط الأحمر[١٠٠]. لقد أصبحت اتفاقية الخط الأحمر بعد هذا التاريخ وثيقة تراثية.

كانت ملامح السياسية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية ترتكز على ما يلي[١٠١]:

١- تدعيم المصالح المستقلة للولايات المتحدة الأمريكية.

٢- توفير الحماية لجميع المواطنين الأمريكيين في المنطقة، وتوسيع نطاق الحقوق الاقتصادية الأمريكية الحالية واحتمالاتها المستقبلية.

لقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتأهب للسيطرة على المنطقة متخذة من المصالح الاقتصادية ركيزة للتحرك السياسي، كما سعت إلى تنبيه بريطانيا بأن انفرادها بمنطقة الخليج العربي أمر لا يمكن القبول به في ضوء المتغيرات التي جاءت بها الحرب العالمية الثانية، فالولايات المتحدة الأمريكية

تريد أن تكون المنطقة مفتوحة على مصراعيها أمام مصالحها الاقتصادية[١٠٢].

أمَّا بريطانيا فقد ظنت – حتى اللحظات الأخيرة – أنه يمكن احتواء المصالح الأمريكية في إطار من التعاون الثنائي، وغاب عنها أن الحرب العالمية الثانية قد غيَّرت من موقف الولايات المتحدة الأمريكية حيال المنطقة[١٠٣].

أعقب الحرب العالمية الثانية زيادة في حجم الاستثمارات الأمريكية في مجال النفط، ففي عام ١٩٤٨ تمكَّنت شركة النفط الأمريكية المستقلة من الحصول على امتياز نفط المنطقة المحايدة الخاصة بالكويت، أمَّا القسم السعودي من المنطقة المحايدة فكان امتيازه من نصيب شركة نفط غرب البسفيك الأمريكية[١٠٤]. ثم توالت الشركات الأمريكية النفطية بالقدوم إلى المنطقة والحصول على امتيازات نفطية فيها، ففي عام ١٩٥٣ تمكنت شركة فيبرا يوكوريشن النفطية الأمريكية من توقيع عقد امتياز مع سلطان عُمان للبحث عن النفط في إقليم ظُفار،[١٠٥] وفي عام ١٩٦٢ حصلت شركة ميكوم النفطية الأمريكية على امتيازات نفطية في إمارات الشارقة وأم القيوين وعجمان،[١٠٦] وفي عام ١٩٦٣ حصلت شركة كونتينتال النفطية الأمريكية على امتياز نفطي في إمارة دبي،[١٠٧] وفي عام ١٩٦٤ استطاعت شركتا (Union Oil) و(Southern Natural) الأمريكيتان الحصول على امتيازات نفطية في إمارة رأس الخيمة، وقامتا بتأسيس شركة نفط رأس الخيمة، [١٠٨] وفي عام ١٩٦٧ حصلت شركة فيليبس وشركة النفط الأمريكية المستقلة على امتياز نفطي في إمارة أبو ظبي[١٠٩].

ومن خلال ما سبق، يمكن القول: إن الولايات المتحدة ومصالحها الاقتصادية تجاوزت اتفاقية الخط الأحمر؛ تلك الاتفاقية التي سعت إلى الحد من نشاط شركات النفط الأمريكية وتنظيم عملها، بيد أن تطورات الأحداث التي أعقبت توقيع اتفاقية الخط الأحمر، وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عسكرية واقتصادية لا يمكن الاستهانة بها، وتراجع النفوذ البريطاني عقب

الحرب العالمية الثانية، ونشاط شركات النفط الأمريكية وكفايتها، كل هذه العوامل ساهمت بتجاوز الولايات المتحدة الأمريكية لاتفاقية الخط الأحمر.

الخاتمة

تميزت منطقة الخليج العربي والعراق بموقع جغرافي متميز؛ مما جعلها محط أنظار القوى الدولية، التي كانت تسعى للسيطرة عليها. كما أن اكتشاف النفط في مطلع القرن العشرين في المنطقة زاد من أهميتها؛ ممَّا أدى إلى التنافس بين القوى الدولية الفاعلة.

سعت بريطانيا للإستئثار بمنابع النفط في العراق والخليج العربي، غير أن موقفها الاحتكاري لم يدم طويلاً؛ إذ اضطرت إلى أن تسمح للشركات النفطية الأمريكية بمشاركتها في الامتيازات النفطية، وقد حدث ذلك بسبب تمسُّك الولايات المتحدة الأمريكية بسياسة الباب المفتوح، لذا لجأت بريطانيا للتفاوض مع الجانب الأمريكي، وقد اسفرت المفاوضات عن توقيع اتفاقية الخط الأحمر عام ١٩٢٨.

هدفت بريطانيا من اتفاقية الخط الأحمر إلى الحد من نفوذ الشركات النفطية الأمريكية وتنظيم عملها، فقد نصَّت الاتفاقية على أن يكون لشركات النفط الأمريكية حصة في شركة النفط التركية، كما قيَّدت الاتفاقية المساهمين في شركة النفط التركية من الحصول على امتيازات نفطية ضمن النطاق الجغرافي الخاص بها.

غير أن اتفاقية الخط الأحمر لم تتمكن من منع الشركات النفطية الأمريكية من الحصول على امتيازات نفطية في منطقة الخليج العربي، إذ تمكّنت الشركات النفطية الأمريكية غير الموقّعة على الاتفاقية من الانفراد بامتيازات النفط في البحرين والسعودية.

وسعت الولايات المتحدة الأمريكية جاهدة إلى تجاوز اتفاقية الخط الأحمر، فزادت من مصالحها النفطية في السنوات العشر التي أعقبت

توقيع الاتفاقية، كما أدَّت ظروف الحرب العالمية الثانية وما تلاها من بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عسكرية واقتصادية، إلى اتساع رقعة المصالح النفطية الأمريكية في المنطقة التي كانت تقع ضمن الحدود الجغرافية للاتفاقية.

وفي عام ١٩٤٨ انتهى العمل باتفاقية الخط الأحمر، عندما تم السماح للشركات الأمريكية الموقّعة على الاتفاقية بالمساهمة في شركة أرامكو.

الهوامش

1- Kamrava, Mehran (2011), International Politics of the Persian Gulf, Syracuse University Press, Syracuse,p.1-6

٢- وليم كنوكس دارسي (William Knox Darcy): أحد أشهر المنقبين عن النفط ، بريطاني ولد عام ١٨٤٩، استطاع أن يحصل على امتياز النفط في إيران عام ١٩٠١، توفي عام ١٩١٧، انظر:

حزنقور، سومر (٢٠١٣)، "التنافس الدولي على نفط الخليج"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، قسم التاريخ، ص٢٦.

٣- حافظ ، طالب حسين (٢٠٢١)، النفط والسياسة في العراق، دار الكتب العلمية، بغداد، ص١٢٣.

٤- الهيتي، صبري فارس (١٩٧٨)، الخليج العربي دراسة في الجغرافيا السياسية، بغداد، ص٤٥؛ وهيم، طالب محمد (١٩٨٢)، التنافس البريطاني الأمريكي على نفط الخليج العربي، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ص٢٦.

٥- كانت ألمانيا تتمتَّع بنفوذ سياسي قوي في الدولة العثمانية، وكانت مصالحها تحظى بمكانة خاصة، وقد تمكّن الألمان عن طريق شركة سكة حديد بغداد المملوكة من البنك الألماني من الحصول على حق التنقيب عن النفط في شريط من الأرض عرضه (٤٠) كم على امتداد الخط الحديدي الذي تقوم بإنشائه، للمزيد حول المصالح الألمانية في الدولة العثمانية والتنسيق البريطاني الألماني لمواجهة المصالح الأمريكية، انظر:

برجاس، حافظ (٢٠٠٠)، الصراع الدولي على النفط العربي، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، ص٢٠٣-٢٠٤.

٦- خليل، نوري عبد الحميد (١٩٨٠)، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق، جامعة بغداد، بغداد، ص٤٠-٤١.

٧- سليمان، حكمت (١٩٥٨)، نفط العراق، المؤسسة الثقافية للنشر والتوزيع، دمشق، ص٥٩.

٨- شيستر (Chester): أحد أصحاب النفوذ من اليهود الأمريكيين، للمزيد حول امتياز جستر، انظر:

قاسمية، خيرية (١٩٨٢)، الولايات المتحدة والوطن العربي في الفترة ما بين الحربين، ضمن كتاب السياسة الأمريكية والعرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص٢٨؛ السوداني، هشام (٢٠٠٢)، "العلاقات الأمريكية العثمانية ١٩٠٨-١٩٢٠"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الموصل، الموصل، ص٧٨-٩٧.

٩- الربيعي، كوثر (٢٠٠٥)، تطور العلاقات العراقية الأمريكية ١٩٥٤-١٩٥٨، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ص٢٧؛ وهيم: المرجع السابق، ص٢٢.

١٠- اتفاقية الخط الأحمر نسخة مترجمة للعربية محفوظة في كتاب العباس، قاسم أحمد (١٩٧٥)، وثائق امتيازات النفط في العراق – وثائق منشورة-، ج(١)، شركة النفط الوطنية العراقية، بغداد، وقد حصلت عليها من خلال مراسلة د. طالب حسين حافظ من العراق.

١١- حافظ: المرجع السابق، ص١٢٨.

١٢- في عام ١٩١٠ تم تأسيس البنك الوطني التركي برأس مال بريطاني وبدعم من الحكومة البريطانية، ليعمل على تشجيع استثمار رؤوس الأموال البريطانية في الدولة العثمانية، وبدأ البنك بالاهتمام بشؤون النفط، انظر:

McBeth, B.S (2013), British Oil Policy, 1919-1939, London, P.9;

خليل: المرجع السابق، ص١٠.

١٣- حافظ: المرجع السابق، ص١٢٨.

١٤- إبراهيم، عبد الفتاح (٢٠٠٤)، على طريق الهند، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ص١٨١؛

كولبنكان: أرمني الأصل من عائلة عثمانية تعمل بالمتاجرة بالنفط ، يرد اسمه مقرون بنفط العراق، لما له من صلة وثيقة بقضية النفط العراقي، لعب دورًا مهمًّا في إنشاء شركة النفط التركية، انظر: خليل، المرجع السابق، ص١٩.

١٥- تجسّدت المصالح الأمريكية في الدولة العثمانية من خلال تأسيس الشركة العثمانية – الأمريكية للتنمية عام ١٩٠٩، التي حصلت من الدولة العثمانية على حق التنقيب عن المعادن في مناطق محدّدة في شمال العراق، انظر: خليل، المرجع السابق، ص١٠.

١٦- خليل: المرجع السابق، ص٢٦-٢٧.

١٧- العباس: المرجع السابق، ج١، ص٦٤-٦٥.

١٨- حافظ: المرجع السابق، ص١٢٩.

١٩- العباس: المرجع السابق، ج١، ص١٠-١١.

٢٠- سليمان: المرجع السابق، ص٦٥.

٢١- خليل: المرجع السابق، ص٢٩- ٣٠.

٢٢- سليمان: المرجع السابق، ص٦٧-٦٨.

٢٣- معاهدة فرساي: وهي المعاهدة التي أسدلت الستار على أحداث الحرب العالمية الأولى، تم التوقيع عليها بعد مفاوضات شاقة، وبعد المعاهدة تم تأسيس عصبة الأمم التي كانت تهدف إلى منع وقوع صراع عسكري بين الدول كما حدث في الحرب العالمية الأولى؛ كذلك تم وضع المناطق العربية التي كانت جزءًا من ممتلكات الدولة العثمانية قُبيل بدءالحرب العالمية الأولى تحت الانتداب الفرنسي والبريطاني،

للمزيد انظر: معاهدة فرساي /ar.wiki Pedia.org/wiki.

٢٤- أحمد، إبراهيم خليل (١٩٧٥)، "ولاية الموصل: دراسة في تطوراتها السياسية ١٩٠٨-١٩٢٢"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، ص٣٩١.

25-Andrew, Christopher and Forstner, Kanya (1981), The Climax of French Imperial Expansion, 1914-1924, Stanford University Press, PP.198-199.

26- Styan, David (2006), France and Iraq: Oil, Arms and French Policy Making in the The middle East, I.B. Tauris, London, PP. 18-20.

27- Davis to Curzon, 12 May 1920, in: Papers Relating to the Foreign Relations of the United States, 1920, U.S. Goverment Printing Office, Washington, Vol. 2, PP. 649-655.

٢٨- أحمد: المرجع السابق، ص٤٠٦-٤٠٧.

٢٩- تنص سياسة الباب المفتوح على ما يلي:

١- أن يُعامل جميع رعايا الأمم معاملة متساوية أمام القانون في الأراضي المشمولة بالإنتداب.

٢- أن لا تكون الامتيازات الاقتصادية التي تُمنح في الأراضي المشمولة بالانتداب امتيازات واسعة لدرجة تجعلها محصورة بفئة معينة.

٣- أن لا تُمنح امتيازات احتكارية بشأن أي مادة.

انظر: لجنة التجارة الاتحادية (د.ت)، دور احتكار النفط الدولي في العراق، مطبعة الرابطة، بغداد، ص١٣.

30- F.O., 371/10085, Mesopotamia, Geological Surveys Carried Captain Noble and Captain Evans During 1919-1920, PP. 82-83.

٣١- مصطفى، أحمد عبد الرحيم (١٩٧٨)، "الولايات المتحدة والمشرق العربي"، سلسلة عالم المعرفة، العدد (٤)، المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون، الكويت، ص١٢.

٣٢- علاوي، إبراهيم (١٩٦٦)، البترول العراقي والتحرُّر الوطني، دار الطليعة، بيروت، ص٥٢.

٣٣- لجنة التجارة الاتحادية: المرجع السابق، ص١٤.

٣٤- الشرقاوي، محمود (د.ت)، أميركا ونفط الشرق الأوسط ، دار القاهرة للطباعة، القاهرة، ص٦.

٣٥- علاوي: المرجع السابق، ص٤٥-٤٦.

36- A.C, Bed Ford (March. 15. 1923), "The World Oil Situation", Foreign Affairs, Vol.1, No. 3, PP. 96-107.

٣٧- العطار، نادر (أيار ١٩٧٢)، "وثيقتان عن السياسة البترولية للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط بُعيد الحرب العالمية الأولى"، مجلة المعرفة، العدد (١٢٣)، دمشق، ص٢٤.

٣٨- خليل: المرجع السابق، ص٣٩-٤٠.

39- FRUS, No. 287, The American Ambassador (Harvey) British Secretary of state for Foreign office (Curzon), Vol. 11, 17 November 1921, PP. 89-93.

٤٠- حافظ: المرجع السابق، ص١٣١.

٤١- لقد تم تسمية الاتفاقية بهذا الاسم، نسبة لتحديد نطاقها الجغرافي على الخريطة الخاصة بها باللون الأحمر، انظر: لجنة التجارة الاتحادية: المرجع السابق، ص٣٥؛ الملحق الأول.

42- Shwadran, Benjamin (1973), The Middle East, Oil and the Great Powers, New York, P. 202.

٤٣- العباس: المرجع السابق، ج١، ص١٠٠.

٤٤- المرجع نفسه.

٤٥- المرجع نفسه، ص١٠١.

٤٦- وهيم: المرجع السابق، ص٢٨.

٤٧- لجنة التجارة الاتحادية: المرجع السابق، ص١٧-١٨.

٤٨- وهيم: المرجع السابق، ص٢٨.

٤٩- لجنة التجارة الاتحادية: المرجع السابق، ص٢٠، ٢٦.

50- Milestones: 1921-1936, The Red line agreement, United States Department of state office of the Historian, on the website: history. State. gov/milestones/1921-1936/Red line.

٥١- العباس: المرجع السابق، ج١، ص١٠٥.

٥٢- المرجع نفسه.

٥٣- المرجع نفسه، ص ١٠٠ – ١٣٢.

٥٤- المادة (١) من اتفاقية الخط الأحمر، المرجع نفسه، ص ١٠٥ – ١٠٧.

٥٥- المادة (٢) من اتفاقية الخط الأحمر، المرجع نفسه، ص ١٠٧.

٥٦- المادة (٣) من اتفاقية الخط الأحمر، المرجع نفسه، ص ١٠٨.

٥٧- المادة (٤) من اتفاقية الخط الأحمر، المرجع نفسه، ص ١٠٩ – ١١٠.

٥٨- المواد (٥، ٦، ٧، ٨) من اتفاقية الخط الأحمر، المرجع نفسه، ص ١١٠ – ١١٣.

٥٩- المادة (٩) من اتفاقية الخط الأحمر، المرجع نفسه، ص ١١٣ – ١١٤.

٦٠- المادة (١٠) من اتفاقية الخط الأحمر، المرجع نفسه، ص ١١٤ – ١١٥.

٦١- المادة (١١) من اتفاقية الخط الأحمر، المرجع نفسه، ص ١١٥ – ١١٦.

٦٢- المادة نفسها، المرجع نفسه.

٦٣- المادة (١٢) من اتفاقية الخط الأحمر، المرجع نفسه، ص ١١٦ – ١١٧.

٦٤- المادة (١٣) من اتفاقية الخط الأحمر، المرجع نفسه، ص ١١٨

٦٥- نص اتفاقية العمل الخاصة بشركة النفط التركية ضمن بنود المادة (١٣) من اتفاقية الخط الأحمر، المرجع نفسه، ص ١١٨ – ١٢٤.

٦٦- المادة (١٤) من اتفاقية الخط الأحمر، المرجع نفسه، ص ١٢٤ – ١٢٥.

٦٧- المادة (١٥) من اتفاقية الخط الأحمر، المرجع نفسه، ص ١٢٥ – ١٢٦.

٦٨- المادة (١٦) من اتفاقية الخط الأحمر، المرجع نفسه، ص ١٢٦.

٦٩- المادة (١٧) من الاتفاقية، المرجع نفسه، ص ١٢٧.

٧٠- المواد (١٨، ١٩) من الاتفاقية، المرجع نفسه، ص ١٢٧ – ١٢٩.

٧١- المادة (٢٠) من الاتفاقية، المرجع نفسه، ص ١٢٩.

٧٢- المادة (٢١) من الاتفاقية، المرجع نفسه، ص ١٢٩ – ١٣٠.

٧٣- المادة (٢٢) من الاتفاقية، المرجع نفسه، ص ١٣٠.

٧٤- المواد (٢٣، ٢٤) من الاتفاقية، المرجع نفسه، ص ١٣٠ – ١٣١.

٧٥- المادة (٢٥) من الاتفاقية، المرجع نفسه، ص ١٣١ – ١٣٢.

٧٦- المادة (٢٦) من الاتفاقية، المرجع نفسه، ص ١٣٢.

٧٧- عمرو، رهام وملكاوي، حنان (٢٠١٥)، "المصالح النفطية البريطانية ١٩١٢-١٩٣٢ من شركة النفط التركية حتى خط أنبوب نفط الموصل"، أبحاث مؤتمر: مائة عام على الحرب العالمية الأولى، مقاربات عربية، المجلد (١)، المركز العربي للأبحاث، بيروت، ص٨٠.

78-Kandiyoti, Rafael (2008), Pipelines: Flowing Oil and Grude Politics, London, P. 52-53.

٧٩- العبوسي، محمد جواد (١٩٥٥)، البترول في البلاد العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ص٣٠، ٣٢.

٨٠- سليمان: المرجع السابق، ص٩٢.

81-Stivers, William (1983), "A Note on the Red line Agreement", Diplomatic History, Vol. 7, Issue 1, January, P. 24.

٨٢- برجاس: المرجع السابق، ص٢١٤.

٨٣- وهيم: المرجع السابق، ص٣١.

٨٤ – Shwadran: Op. Cit., P. 39.

٨٥ – سليمان: المرجع السابق، ص٩٣.

٨٦- وهيم: المرجع السابق، ص٣٢.

٨٧- للمزيد حول امتياز نفط البحرين انظر: وهيم: المرجع السابق، ص٣٦-٤١.

٨٨- المرجع نفسه، ص٣١.

٨٩- لجنة التجارة الاتحادية: المرجع السابق، ص٤٥-٤٦.

٩٠- الفارس، محمد فارس (٢٠٠٠)، الأوضاع الاقتصادية في إمارات الساحل ١٨٦٢-١٩٦٥، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، أبو ظبي، ص٢١٩.

91- PRO, F.O., 371/16871, Times Extract, 22-7-1933;

جريدة أم القرى: ١٠ تموز ١٩٣٣.

٩٢- العبوسي: المرجع السابق، ص٢٩.

93- A.T., Vo. 1, Political agreement between the British Goverment and the Kuwait oil company, Relating to the Kuwait oil concession, 5/3/1934, PP. 625-628.

٩٤ – مصطفى: المرجع السابق، ص ٢٧.

٩٥ –المرجع نفسه، ص٢٨.

96- Hare, Raymond A (May 1972), "The Great Divide: world war 2", Annals of the American Academy of Political and Social Sciences, vol. 401, America and the Middle East, P. 10.

97- Saher, Howard (1974), Europe Leaves the Middle East, 1936-1954, with an introduction by Willaim L. Langer, Allen Lane, London, P. 395.

٩٨– برجاس: المرجع السابق، ص٢١٧.

99- United States, Foreign Relations of the united states (F.R.U.S), U.S. Department of state, Diplomatic Papers, vol. 5, P. 38.

١٠٠ – مصطفى: المرجع السابق، ص٣٤ – ٣٥.

١٠١– عباس، رؤوف (١٩٨٢)، أمريكا والشرق العربي في الحرب العالمية الثانية، الفصل الثاني من كتاب السياسة الأمريكية والعرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص٤٧.

١٠٢– المرجع نفسه، ص٤٨.

١٠٣– المرجع نفسه.

104-K.P.A., Vol. 11, R/15/5/256, Neutral zone Concession for American Independent oil co., 1948, PP. 446-467.

١٠٥– ياسين، سيلة طلال (٢٠٠٦)، "الامتيازات النفطية في سلطنة عُمان"، المجلد (٢٥)، العدد (٥٠)، الشهر (٦)، مركز عيسى الثقافي، ص٨٥.

١٠٦– عبد الله، جميلة (٢٠١١)، "شركات النفط الأجنبية في عُمان وامتيازاتها ١٩٤٥–١٩٦٧"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السلطان قابوس، ص٥١.

١٠٧– راشد، علي محمد (٢٠٠٤)، الامتيازات السياسية والاقتصادية التي عُقدت بين إمارات الساحل وبريطانيا ١٨٠٦–١٩٧١، منشورات اتحاد كُتّاب الإمارات، الشارقة، ص١١٥.

١٠٨– عبد الله: المرجع السابق، ص٥١.

١٠٩– راشد: المرجع السابق، ص١٠٠.

المصادر والمراجع

الوثائق الأجنبية:

Davis to Curzon, 12 May 1920, in: Papers Relating to the Foreign Relations of the United States, 1920, U.S. Goverment Printing Office, Washington, Vol. 2.

F.O., 371/10085, Mesopotamia, Geological Surveys Carried Captain Noble and Captain Evans During 1919-1920.

FRUS, No. 287, The American Ambassador (Harvey) British Secretary of state for Foreign office (Curzon), Vol. 11, 17 November 1921.

PRO, F.O., 371/16871, Times Extract, 22-7-1933.

A.T., Vo. 1, Political agreement between the British Goverment and the Kuwait oil company, Relating to the Kuwait oil concession, 5/3/1934.

United States, Foreign Relations of the united states (F.R.U.S), U.S. Department of state, Diplomatic Papers, vol. 5.

K.P.A., Vol. 11, R/15/5/256, Neutral zone Concession for American Independent oil co., 1948.

العربية

العباس، قاسم أحمد (١٩٧٥)، وثائق امتيازات النفط في العراق – وثائق منشورة–، ج(١) ، شركة النفط الوطنية العراقية، بغداد.

الكُتب العربية

إبراهيم، عبد الفتاح (٢٠٠٤)، على طريق الهند، دار الشؤون الثقافية، بغداد.

برجاس، حافظ (٢٠٠٠)، الصراع الدولي على النفط العربي، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت.

حافظ ، طالب حسين (٢٠٢١)، النفط والسياسة في العراق، دار الكتب العلمية، بغداد.

خليل، نوري عبد الحميد (١٩٨٠)، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق، جامعة بغداد، بغداد.

راشد، علي محمد (٢٠٠٤)، الامتيازات السياسية والاقتصادية التي عُقدت بين إمارات الساحل وبريطانيا ١٨٠٦-١٩٧١، منشورات اتحاد كُتَّاب الإمارات، الشارقة.

الربيعي، كوثر (٢٠٠٥)، تطور العلاقات العراقية الأمريكية ١٩٥٤-١٩٥٨، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

سليمان، حكمت (١٩٥٨)، نفط العراق، المؤسسة الثقافية للنشر والتوزيع، دمشق.

الشرقاوي، محمود (د.ت)، أميركا ونفط الشرق الأوسط، دار القاهرة للطباعة، القاهرة.

عباس، رؤوف (١٩٨٢)، أمريكا والشرق العربي في الحرب العالمية الثانية، الفصل الثاني من كتاب السياسة الأمريكية والعرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

العبوسي، محمد جواد (١٩٥٥)، البترول في البلاد العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة.

علاوي، إبراهيم (١٩٦٦)، البترول العراقي والتحرُّر الوطني، دار الطليعة، بيروت.

الفارس، محمد فارس (٢٠٠٠)، الأوضاع الاقتصادية في إمارات الساحل ١٨٦٢-١٩٦٥، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، أبو ظبي.

قاسمية، خيرية (١٩٨٢)، الولايات المتحدة والوطن العربي في الفترة ما بين الحربين، ضمن كتاب السياسة الأمريكية والعرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

لجنة التجارة الاتحادية (د.ت)، دور احتكار النفط الدولي في العراق، مطبعة الرابطة، بغداد.

الهيتي، صبري فارس (١٩٧٨)، الخليج العربي: دراسة في الجغرافيا السياسية، بغداد.

وهيم، طالب محمد (١٩٨٢)، التنافس البريطاني الأمريكي على نفط الخليج العربي، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد.

الكُتب الأجنبية:

Andrew, Christopher and Forstner, Kanya (1981), The Climax of French Imperial Expansion, 1914-1924, Stanford University Press.

Kamrava, Mehran (2011), International Politics of the Persian Gulf, Syracuse University Press, Syracuse.

Kandiyoti, Rafael (2008), Pipelines: Flowing Oil and Grude Politics, London.

McBeth, B.S (2013), British Oil Policy, 1919-1939, London.

Saher, Howard (1974), Europe Leaves the Middle East, 1936-1954, with an introduction by Willaim L. Langer, Allen Lane, London.

Shwadran, Benjamin (1973), The Middle East, Oil and the Great Powers, New York.

Styan, David (2006), France and Iraq: Oil, Arms and French Policy Making in the The middle East, I.B. Tauris, London.

الدّوريات العربية:

العطار، نادر (أيار ١٩٧٢)، "وثيقتان عن السياسة البترولية للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط بُعيد الحرب العالمية الأولى"، مجلة المعرفة، العدد (١٢٣)، دمشق.

عمرو، رهام وملكاوي، حنان (٢٠١٥)، "المصالح النفطية البريطانية ١٩١٢–١٩٣٢ من شركة النفط التركية حتى خط أنبوب نفط الموصل"، أبحاث مؤتمر: مائة عام على الحرب العالمية الأولى، مقاربات عربية، المجلد (١)، المركز العربي للأبحاث، بيروت.

مصطفى، أحمد عبد الرحيم (١٩٧٨)، "الولايات المتحدة والمشرق العربي"، سلسلة عالم المعرفة، العدد (٤)، المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون، الكويت.

ياسين، سيلة طلال (٢٠٠٦)، "الامتيازات النفطية في سلطنة عُمان"، المجلد (٢٥)، العدد (٥٠)، الشهر (٦)، مركز عيسى الثقافي.

الأجنبية:

A.C, Bed Ford (March. 15. 1923), "The World Oil Situation", Foreign Affairs, Vol.1, No. 3.

Hare, Raymond A (May 1972), "The Great Divide: world war 2", Annals of the American Academy of Political and Social Sciences, vol. 401, America and the Middle East.

Stivers, William (1983), "A Note on the Red line Agreement", Diplomatic History, Vol. 7, Issue 1, January.

الرسائل العلمية:

أحمد، إبراهيم خليل (١٩٧٥)، "ولاية الموصل: دراسة في تطوراتها السياسية ١٩٠٨-١٩٢٢"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد.

حزنقور، سومر (٢٠١٣)، "التنافس الدولي على نفط الخليج"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، قسم التاريخ.

السوداني، هشام (٢٠٠٢)، "العلاقات الأمريكية العثمانية ١٩٠٨-١٩٢٠"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الموصل، الموصل.

عبد الله ، جميلة (٢٠١١)، "شركات النفط الأجنبية في عُمان وامتيازاتها ١٩٤٥-١٩٦٧"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السلطان قابوس.

المواقع الإلكترونية:

معاهدة فرساي ar.wiki Pedia.org/wiki/

Milestones: 1921-1936, The Red line agreement, United States Department of state office of the Historian, on the website: history. State. gov/milestones/1921-1936/Red line.

الصُّحف:

جريدة أم القرى: ١٠ تموز ١٩٣٣.

الملحق الأول

الخريطة الخاصة باتفاقية الخط الأحمر

قاسم العباس، وثائق امتيازات النفط في العراق.